UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اقتصاد الإمارات

إدارة التخطيط ودعم القرار

الربع الرابع لعام 2016 م

إعداد الدكتورة / نيفين حسين - خبير إقتصادي

مقدمة

فقد الاتحاد الأوروبي أحد أعضائه الفاعلين للمرة الأولى في تاريخه؛ إذ إن تداعيات خروج بريطانيا من التكتل الأوروبي ستكون له بالفعل تأثيرات سياسية واقتصادية ومالية، حيث إن هذا النبأ هزّ أوروبا في صميمها. وعقب استفتاء الخروج، سيسعى كبار الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي في بريطانيا، الذين سيكونون الأكثر تضرراً بسبب صعوبة الوصول إلى البضائع وإبرام الصفقات التجارية مع بقية أوروبا، جاهدين إلى تسريع إبرام اتفاقيات التجارة الحرة بين بروكسل ولندن. وفي الوقت ذاته، فإن البلدان المحيطة في منطقة اليورو يجب أن تتأهب لفترة من عدم الاستقرار السياسي والمالي، والتي يمكن أن تهدد التعافي الاقتصادي الواهن أصلاً، في حين أن نظراءها خارج الاتحاد الأوروبي في شمال وشرق أوروبا، قد تنأى بنفسها عن التكتل بعد خسارته لحليف مهم خارج منطقة العملة الموحدة، الأمر الذي سيضعف التحالف الفرنسي–الألماني، العمود الرئيسي في تأسيس اتحاد اليورو .

ولقد أوضح البنك المركزي الأوروبي ، إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يكون له تأثير كبير على المركز المالي بمدينة لندن حيث سيكون معرض لخطر فقدان "جواز المرور الأوروبي" ، حيث تعتمد البنوك التي تتخذ من لندن مقراً لها، على ما يعرف بجواز المرور الأوروبي للعمل بلا عوائق في أسواق رأس المال بالاتحاد، مما سيؤدى الى ان بعض البنوك ستقوم بتحويل نشاطها إلى منطقة اليورو بعد خروج بريطانيا من الاتحاد.

وتواجه بريطانيا والاتحاد الأوروبي وضعاً غير مسبوق، يرغمهما على بناء علاقة جديدة فيها الكثير من أوجه الغموض، بعد زواج استمر أكثر من أربعين عاماً .وردّ فعل الاتحاد الأوروبي بدأ بسلسلة من الاجتماعات بين المسؤولين الأوروبيين، والجميع يشدد على ضرورة أن تبدأ لندن «بأسرع ما يمكن» إجراءات الخروج.

ويسود شعور بالقلق حيال آلاف الوظائف التي باتت تحت الخطر في بريطانيا نتيجة انفصالها بعد أن حذرت الشركات متعددة الجنسيات من أنها قد تضطر لنقل آلاف الوظائف خارج بريطانيا نتيجة نقل عملياتها من هناك.

أن أحد أهم الآثار التي ستنتج عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون الانخفاض الحتمي لقيمة الجنيه الاسترليني على المدى القريب كما الحال في بورصات الأسهم، فضلاً عن احتمال حدوث ركود اقتصادي مع انحسار حجم الاستثمارات في البلاد ، وهو أمر متوقع جداً وستكون شركات التصدير ومؤسسات الخدمات المالية في مقدمة الشركات المتضررة من هذا الوضع.

وفي ضوء هذه المعطيات الجديدة فإننا نتوقع من بنك إنجلترا أن يستجيب بالسرعة القصوى للمتغيرات التي من الممكن أن تصيب الأسواق ، مستفيداً من التجربة التي مر بها في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث نتوقع أن يتم اتخاذ قرار خفض معدل الفائدة في اجتماع لجنة السياسة النقدية ، إضافة إلى إمكانية العودة إلى سياسة التحفيز الكمي إن كان هناك إشارات واضحة حول تدهور الاستثمارات في العاصمة البريطانية، كما أن معدل التضخم في الاقتصاد من الممكن أن يرتفع بشكل يدعو للقلق نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه الاسترليني، ونتيجة لذلك فإننا نعتقد أن آثار الخروج ستكون قاسية على النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة، ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة تقلبات كبيرة في السوق مع إحجام المستثمرين في الداخل عن المغامرة في البيع أو الشراء في ظل الأوضاع الراهنة، وكل ذلك بفعل انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني وعدم معرفة ما ستؤول إليه الأمور في الأيام القادمة. ومن المتوقع أن تسهم عدة عوامل مثل انخفاض الأسعار وتأثير أسعار صرف العملات مقابل الجنيه إلى جذب المستثمرين الخارجيين بحثاً عن امتلاك أصول جديدة في المملكة المتحدة.

وعلينا عدم نسيان حقيقة أن المملكة المتحدة تمتلك أكثر من 60 مليون من المستهلكين الأثرياء إضافة إلى قوة عاملة قوية وماهرة، الأمر الذي يشير إلى أن الشركات العالمية الكبرى في مختلف القطاعات الاقتصادية، لن تتخلى عن السوق البريطاني، كونه يشكل احد الأسواق العالمية الرئيسية لتصريف البضائع والمنتجات، حيث إن بريطانيا تمتلك نقاطا اقتصادية قوية من الممكن أن تساعدها في مواجهة تبعات انسحابها من الاتحاد الأوروبي، كما إن القطاع العقاري يشكل أحد أهم القطاعات الاستثمارية لا سيما للمستثمرين الذين يملكون أهدافاً بعيدة المدى.

تداعيات خروج بريطانيا على الإمارات

وفي ضوء ما سبق يجب علينا دراسة تداعيات قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبى على الامارات ، ولقد أوضح العديد من خبراء الاقتصاد أن اقتصاد دولة الإمارات سوف يستفيد من قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مع تنامي جاذبية الدولة بشكل عام وبخاصة دبي كوجهة للشركات والبنوك العالمية التي تتخذ من لندن مقراً لها، والتي تعتزم نقل مقارها بسبب عدم استفادتها من ميزة وجود بريطانيا في الاتحاد الأوروبي. ولقد اعربت شركات وبنوك عالمية بالفعل عن مخاوفها من تبعات القرار لافتة إلى إمكانية نقل مقارها الرئيسية لخارج لندن .

وبالرغم من قرار الخروج لبريطانيا إلا ان اقتصاد بريطانيا يبقى خامس أكبر اقتصاد في العالم، وهي شريك تجاري مهم للامارات، وعضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي و عضواً في مجموعة الثماني ومجموعة العشرين ومنظمة حلف شمال الأطلسي. كما تستمر في كونها العضو الوحيد في تلك المجموعات الذي ينفق 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع و 0.7٪ على المساعدات الدولية. ونظراً لان الاقتصاد البريطاني قوي بالأساس فمن المرجح أن تركز المملكة المتحدة سياساتها التجارية في المرحلة المقبلة أكثر خارج الاتحاد الأوروبي، وأن تنشط في مساع حثيثة لإعادة بناء اتفاقاتها حول العالم لتعويض ما ستفقده في أسواق الاتحاد الأوروبي. كما ان العديد من كبريات الشركات البريطانية متعددة الأطراف سوف تصبح بالتالي أكثر طموحاً للتوسع خاصة على مستوى المراكز التجارية عالمية المستوى مع سعيها لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة الخليجية انطلاقاً إلى مناطق أخرى.

أما عن تأثير قرار الخروج على التجارة الخارجية ، فهناك استبعاد ان تتأثر تجارة الإمارات مع بريطانيا سلباً جراء قرار الانسحاب، لذا فان أمام دولة الإمارات بوجه عام، وإمارة دبي على وجه الخصوص، فرصة كبيرة للاستفادة من تنامي معدلات التجارة الخارجية للمملكة المتحدة خارج إطار دول الاتحاد الأوروبي، حيث من المرجح أن تسعى بريطانيا إلى تعزيز علاقاتها التجارية مع الشركاء التجاريين من دول خارج الاتحاد الأوروبي.ومن المتوقع أن تسعى المملكة المتحدة بشكل حثيث إلى فتح أسواق تجارية جديدة لها، وهنا ستؤدي دبي دوراً محورياً ومنفذاً مهماً في إعادة تصدير السلع والمنتجات البريطانية إلى

الأسواق الإقليمية المجاورة التي بإمكانها استيعاب هذه المنتجات ذات الأسعار المناسبة نتيجة الانخفاض المرجح على الجنيه الاسترليني.

أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قطعاً لن يتم بين ليلة وضحاها، لكنه سيستغرق بعض الوقت الذي يمكن الاستفادة منه في وضع الخطط والاستراتيجيات وطرح منتجات مبتكرة تدعم وتعمل على رفع معدلات التجارة بين المملكة المتحدة والامارات ، حيث ان بريطانيا تعد من الشركاء التجاريين المهمين لدبي.

ان العلاقة بين الإمارات والمملكة المتحدة قوية بالشكل الذى يجعلها لن تتأثر بقرار الانسحاب ، حيث انها علاقة تاريخية وعصرية وعميقة وواسعة مما يجعل الدولتين شركاء أقوياء تجمعهم مصالح أساسية للأمن والازدهار. ومن المستهدف أن يتم رفع حجم التبادل التجاري بين الإمارات والمملكة المتحدة من 13 مليار جنيه استرليني (65.34 مليار درهم) في عام 2015 إلى 25 مليار جنيه استرليني (125.34 مليار درهم) بحلول عام 2020.

وتحل الإمارات في المركز 12 بين أكبر الشركاء التجاريين لبريطانيا. وتزيد قيمة التجارة الإجمالية بين البلدين على 13 مليار جنيه استرليني، كما يقدر عدد الشركات البريطانية العاملة في الإمارات 5000 شركة من بينها 110 شركات تعمل في مركز دبي المالي العالمي.

أما عن تداعيات قرار الخروج على تدفقات الاستثمار ، فان التراجع المتوقع في قيمة الجنيه الاسترليني في أعقاب القرار من الممكن أن يسهم في زيادة جاذبية الاستثمارات في بريطانيا أمام المستثمرين من الإمارات ودول مجلس التعاون ، لكن ستكون هناك في الوقت نفسه تحديات ربما يفرضها القرار على دول المجلس بصفة عامة والامارات بصفة خاصة نتيجة التراجع المتوقع في قيمة اليورو والجنيه الاسترليني وذلك من شأنه أن يؤثر سلباً في تدفقات السياحة إلى الإمارات ودول المجلس التي ستصبح أعلى تكلفة وذلك لارتباط عملاتها بالدولار الأمريكي.

وعلى صعيد الاقتصاد الوطني، فإن اقتصاد الإمارات بشكل عام ودبي على وجه الخصوص، مرشح ليؤدي دوراً رئيسياً في استقطاب الشركات والاستثمارات العالمية بمختلف أشكالها التي تتخذ من السوق البريطاني مقراً لها والتي ستحرص على فتح أسواق جديدة وتوقيع اتفاقيات وشراكات جديدة حول العالم لتعويض ما ستفقده من أسواق أوروبا.

كما أن التطور المتنامي في اقتصاد دبي والبيئة التشريعية الديناميكية سيعزز من استقطاب هذه الشركات التي تبحث عن سوق آمن وعائد استثماري مرتفع على أعمالها ومشاريعها، حيث إن موانئ دبي العالمية توفر خدمات عالمية المستوى وسوف تواصل تقديم هذه الخدمات لعملائها ووفقاً لأعلى المعايير العالمية كما انها تعمل على تسهيل تجارة بريطانيا مع بقية دول العالم بغض النظر عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

أما عن الاستثمار في السوق العقاري فان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيسمح للمستثمرين الذين يتابعون سوق العقارات في لندن من دول الخليج العربي التي ترتبط عملاتهم بالدولار الأمريكي، الاستفادة بنسبة تصل إلى 31% فى الربع الثالث من عام 2016 مقارنة بالربع الثالث من عام 2007.

تشير الاحصاءات إلى أن سوق «عقارات لندن» قد يكون على أعتاب استئناف كبير لنشاط الاستثمار في التملك العقاري في العاصمة البريطانية، وخاصة مع سعي المستثمرين العالميين للاستثمار في الأصول الآمنة مثل الذهب والعقار والفرص الاستثمارية الكبيرة في لندن التي من المتوقع أن تحتفظ بجاذبيتها.

وهناك توقعات بان تسهم عدة عوامل مثل انخفاض الأسعار وتأثير أسعار صرف العملات مقابل الجنيه الاسترليني إلى جذب المستثمرين الخارجيين(وخاصة الخليجيين) الباحثين عن امتلاك أصول جديدة في المملكة المتحدة ، وتحديداً في السوق العقاري، لان أي مستثمر بالدولار الأمريكي أو الدرهم الإماراتي سيجد أن متوسط سعر أصول العقارات السكنية الرئيسية في وسط لندن أقل مما كان عليه ب 96 ألف دولار أمريكي (350 ألف درهم) قبل قرار الخروج.

إن الجانب المضيء من قرار الخروج أن هؤلاء المستثمرين من دول الخليج الذين يتطلعون إلى امتلاك الأصول السكنية في لندن سوف يجدونها أرخص بنسبة 31٪ مما كانت عليه خلال ذروة سوق العقارات خلال الربع الثالث من عام 2007، مما يشير إلى أننا قد نكون على أعتاب رؤية استئناف كبير لنشاط الاستثمار في التملك العقاري في العاصمة البريطانية، وخاصة مع سعي المستثمرين العالميين للاستثمار في الأصول الآمنة والتي ستحتفظ بجاذبيتها.

ويمكننا القول بانه من السابق لأوانه تقييم الآثار المترتبة على المدى الطويل، ولكننا قد نبدأ في رؤية انفتاح لسوق العقارات السكنية المتوقفة في لندن، مع استمرار دخول وخروج المستثمرين الخليجيين بصفة عامة والاماراتيين بصفة خاصة على حدً سواء ونحن نتجه نحو فترة من التقلب على الطلب.

وبشأن التداعيات على التحويلات المالية فهناك توقع ان يكون تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على سوق الصرافة لافتاً للإنتباة ، مع إمكانية ارتفاع التحويلات المالية من دول مجلس التعاون بشكل عام والامارات بشكل خاص إلى بريطانيا نتيجة تراجع قيمة الجنيه الاسترليني مقابل الدرهم .

فلقد انخفض الجنيه الاسترليني إلى أدنى معدلاته مما سيعني أن المغتربين البريطانيين في دولة الإمارات العربيّة المتحدة ودول الخليج سيستفيدون من الوضع الراهن لإرسال أموالهم إلى بريطانيا بأسعار صرف ممتازة لهم. ومن جهة أخرى، فإن المغتربين في أوروبا وبريطانيا سيخفضون من قدرتهم الشرائيّة الأمر الذي سيؤثر سلباً على التحويلات المالية الخارجة من بريطانيا والدول الأوروبية على المدى المتوسط . أما على المدى الطويل، فإننا نتوقع أن التحويلات المالية من الشرق الأوسط إلى بريطانيا ستبقى متوازنة، بينما التحويلات المالية بين الدول الأوروبية ومن بريطانيا إلى الدول الأخرى ستعتمد بشكل رئيسي على حركة الاقتصاد وحركة المواطنين وقراراتهم.

إن قرار الشعب البريطاني بالتصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي جعل أسواق البورصة تهتز في مختلف دول العالم. كما أن القرار قد أثر بشكل كبير على سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدولار الأمريكي وحتى مقارنة بالدرهم الإماراتي. هذا سوف يؤدي إلى ازدياد حجم التحويلات المالية من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى بريطانيا، ولكن ضعف الجنيه واليورو مقابل قوّة الدولار ستؤثر على حركة السياحة وقطاع العقارات اللذين يعتبران من أهم القطاعات في بريطانيا وأوروبا. من جهة أخرى فإن الروبية الهندية قد انخفضت أيضاً مع انخفاض الجنيه الاسترليني مما قد يؤثر إيجابياً على التحويلات المالية إلى الهند.

وأخيراً، فإن هذا القرار سيكون له تداعيات على عالم الأعمال والسياسة والنسيج الاقتصادي والاجتماعي في دول العالم بشكل عام وفي دول أوروبا بريطانيا بشكل خاص.